

الاسم	الهكسة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
مصطفى يوسف احمد فيومي	صالح عمان	١٩٧٠/١٠/٢٩	٨ صباحا	احوال مدنية
محمد عبد الرحيم محمد	"	١٩٧٠/١٠/١٣	"	"
خديس يعقوب قويدر	"	"	"	جوازات
سلم عبد القادر المدهون	"	١٩٧٠/١٠/١٥	"	السرقة
احمد عثمان ابو رياله	امانة العاصمة	١٩٧٠/٩/٢٨	"	المدن
علي محمد علي	امانة العاصمة	"	"	استمرار بعد الفسخ
عبد الفتاح عرفات	"	"	"	تقرير كشف مشترك
صالح نعم	بلدية الزرقاء	"	"	مدن
علي محمد سعاده	"	١٩٧٠/١٠/٢٦	"	"
محمد شاهين حسن شاهين	صالح السلط	١٩٧٠/٩/٢٠	"	احوال مدنية
خيري عبد الحليم حسين النجدي	بداية السلط	١٩٧٠/١٠/١٢	"	النسب بالوفاء
علي حسن الحلاق	جزاء عمان	١٩٧٠/١٠/٢٠	"	السرقة
ابراهيم احمد ابو لينة	جزاء عرش	١٩٧٠/٩/٣٠	"	ابناء
عبد صالح الطويل	جزاء عمان	١٩٧٠/١٠/٥	"	احوال مدنية
يوسف سعيد معمر	صالح عرش	"	"	تبايد
عاطف محمد شوط	"	١٩٧٠/٩/٢٤	"	النسب
شاهر عزت ماضي	جزاء الكرك	١٩٧٠/١٠/١٥	"	النسب بالوفاء
هوعل عبد اللطيف احمد صالح	جزاء عمان	١٩٧٠/٩/٣٠	"	احوال مدنية
ابراهيم عبد التوابية	صالح عمان	١٩٧٠/١٠/١٠	"	رعي حراج
محمد اسماعيل ابراهيم العربي	جزاء عمان	١٩٧٠/٩/٢٩	"	احوال مدنية

تصحيح خطأ

ورد اسم السيد سليمان عمود الكراوي ضمن الاسماء التي صدرت بها الارادة الملكية السامية بالموافقة على منحهم الجنسية الاردنية بعدد الجريدة الرسمية رقم ١٧٥٤ تاريخ ١٩٦٤/١/٢٧ والصواب هو سليمان داود الكراوي.



الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٣ رمضان سنة ١٣٩٠ هـ . الموافق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٧٠ م . العدد ٢٢٦٦

القرى

صفحة

١٥١٥	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية	قانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٠
١٥١٦	نظام معهد الدراسات المصرفية .	نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٠
١٥١٩	نظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٠
١٥٢٥	نظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء المحاربات العامة	نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٠
١٥٢٨	نظام منصب قاضي القضاة	نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٠
١٥٢٩	نظام معدل لنظام تشكيلات الوزارات والدوائر الحكومية	نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٠
١٥٣١	نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية	نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٠
١٥٣٢	أمرادفاع رقم ٨ و ٩ لسنة ١٩٧٠ صادران عن رئيس الوزراء	
١٥٣٣	تعليمات معدلة لتعليمات الادارة العرفية للشؤون المالية والاقتصادية رقم (٣) لسنة ١٩٧٠	
١٥٣٤	تعليمات الادارة العرفية لموظفي الحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤) لسنة ١٩٧٠	
١٥٣٥	قرارات رقم (٢٢ و ٢٣) صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين .	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هكذا من أجل

نموذج القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٠

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩٧٠/١٠/١٢

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع التنفيذ المؤقت
واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٧٠

قانون معدل لقانون خدمة الضباط

في القوات المسلحة الاردنية

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٠)
ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات
كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٩٦ من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (ب) منها .
« وتُدفع هذه المكافأة مرة واحدة مهما تعددت حالات استخدامه واحالته على التقاعد » .

١٩٧٠/١٠/١٢

بموجب

رئيس الوزراء
احمد طوقان

وزير الدفاع
عكاش الزين

شاهي

نموذج القانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٠

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠ / ٩ / ١٤

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٠

نظام معهد الدراسات المصرفية

صادر بالاستناد الى المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معهد الدراسات المصرفية لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لأكليات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة
على خلاف ذلك : -

معنى كلمة المعهد

معنى كلمة المحافظ

معنى عبارة مجلس الإدارة

معنى كلمة المدير

معنى كلمة الموظف

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

معنى كلمة المؤسسة

المادة ٥ - أ - يعتبر البنك المركزي والبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة اعضاء مؤسسين للمعهد وتكون مساهمة كل منهم في تكاليف تأسيس المعهد وادارته على النحو التالي :-

البنك المركزي الاردني ٤٠٪
البنوك المرخصة ٥٠٪ تدفع بنسبة حساب رأس المال الموظف في المملكة .

مؤسسات الاقراض المتخصصة ١٠٪ تدفع بنسبة حساب رأس المال لكل منها .
ب - يكون الرسم السنوي للدراسة في المعهد اثني عشر دينارا يدفع منها الموظف المتدرب ثلاثة دنانير وتحمل الباقي المؤسسة الموفدة ويشكل مجموع الرسوم المدفوعة احتياطيا خاصا يجري التصرف به وفق قرارات مجلس الادارة .

المادة ٦ - أ - يتولى ادارة المعهد مجلس ادارة مكون من :

- المحافظ او نائبه رئيسا
- ثلاثة ممثلين عن البنوك المرخصة يمتنون دوريا باتفاق البنوك ولمدة سنتين .
- ممثل عن مؤسسات الاقراض المتخصصة يعين دوريا باتفاق هذه المؤسسات لمدة سنتين .
- ممثل عن وزارة التربية والتعليم يعينه وزير التربية والتعليم .
- احد افراد هيئة التدريس في كلية التجارة والاقتصاد في الجامعة الاردنية يعينه رئيس الجامعة .
- ويراعى في اختيار هؤلاء الممثلين ان يكونوا في اعل المستويات العلمية والخبرة الفنية المتوافرة .
- ب - يقوم مدير المعهد باقامة سر المجلس .
- ج - يتقاضى ممثلا وزارة التربية والتعليم وكلية التجارة والاقتصاد بدل حضور مجده مجلس الادارة .

المادة ٧ - أ - يجتمع مجلس الادارة بناء على دعوة الرئيس ، ويجب ان يعقد الاجتماع مرة واحدة على الاقل كل ثلاثة اشهر . ويتألف النصاب القانوني بحضور اربعة اعضاء احدهم المحافظ او نائبه .
ب - تتخذ قرارات المجلس باغلبية الحضور ، ورئيس المجلس صوت مرجح اذا تساوت الاصوات .
ج - للمجلس ان يفوض الرئيس باي من صلاحياته ووظائفه .

المادة ٨ - يمارس المجلس اوسع الصلاحيات في ادارة المعهد وتتناول اختصاصاته بصورة خاصة ما يلي :-

- أ - اقرار المناهج الدراسية في المعهد على ان ترفع لمجلس التربية والتعليم للموافقة عليها .
- ب - اقرار البرامج التدريبية والوان النشاط الاخرى في المعهد .
- ج - تعيين مدير المعهد على ان يكون من ذوي المؤهلات العلمية العالية والخبرة المصرفية وتحديد مرتبه وتعيين مديري الادارة والادوية الخاصة بالمعهد .
- د - تعيين موظفي المعهد ووضع شروط استخدامهم وتسمية المفاضلين وتحديد تعويضاتهم .
- هـ - اقرار تعليمات المعهد الادارية والمالية وغيرها من التعليمات اللازمة .
- و - تعيين مديري الادارة والادوية الخاصة بالمعهد وتحديد وظائفهم وتحديد مخصصاتهم .

المادة ٩ - أ - يقبل في المعهد الموظفون من حملة شهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها شرطه توافر خبرة عملية لديهم لا تقل عن سنتين .

ب - يحدد المجلس مدة الدراسة اللازمة لنيل شهادات التخرج التي يمنحها .
ج - بانتهاء فترة الدراسة واجتياز الفحوص المقررة بمنح الموظف المتدرب شهادة (دبلوم الدراسات المصرفية) .

د - للمعهد ان يعقد دورات تدريبية او حلقات دراسية قصيرة الاجل للدراسة مواضيع خاصة متصلة بتنظيم الاعمال المصرفية وتقديمها .

المادة ١٠ - يعطى حملة شهادات المعهد ، لدى المؤسسات التي يعملون فيها زيادات في المرتب بمقدار هذه المؤسسات بناء على اقتراح من المجلس على ان لا تقل عن زيادة سنوية واحدة بالنسبة للموظف المتخرج .

المادة ١١ - أ - يتولى المدير مهمة ادارة المعهد وتنفيذ المناهج والبرامج المقررة له وفقا لاحكام هذا النظام وتعليمات المعهد وقرارات المجلس .

ب - يقدم الى المجلس المقترحات والتعيينات التي يراها ضرورة لحسن سير اعمال المعهد .
ج - يقدم الى المجلس تقريراً سنوياً عن اعمال المعهد .

المادة ١٢ - في حالة انتهاء مدير المعهد او موظفيه من بين موظفي الاعضاء المؤسسين ، وصدر الموافقة على اعارتهم للمعهد ، تحتفظ المؤسسة ذات العلاقة بوظيفة الشخص المعار وسائر حقوقه لديها الى حين انتهاء مدة اعارته .

اتحاد المجالس

١٩٧٠/٩/١٤

وزير الشؤون الاجتماعية وزير دولة لشؤون رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام
والعمل ووزير الزراعة بالوكالة رئاسة الوزراء والسياسة والاثر بالوكالة
صالح العشر عاكف الفايض عبد المنعم الرفاعي

وزير التربية والتعليم وزير الصحة ووزير الانشاء والتنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة
الزبيدية والتميم

وزير العدل وزير الشؤون والقضايا ووزير الارشاد والقانون والمقدمات الاساسية
القاضي القاضي القاضي
عبد الحميد السالح

وزير الاشغال العامة وزير المالية وزير الاقتصاد الوطني ووزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة
سليمان الحديدي عبد القادر طاش داود الحسيني

نحى (الشيخ) الله الملك محمد بن عبد الله في المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٩/١

أمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٠

نظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

صادر بالاستناد إلى المادة ١٢٠ من الدستور

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تنظيم وإدارة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لسنة ١٩٧٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك:

الوزارة	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
الوكيل	وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
مساعد الوكيل	مساعد وكيل الوزارة
المجلس	المجلس التخطيطي ووسم النيابة في الوزارة
الدفتر	وحدة فنية وإدارية يرأسها مدير
مدير الدائرة	مدير كل وحدة فنية وإدارية مميزة في الوزارة
مساعد المدير	مساعد مدير الدائرة
المديرة	وحدة فنية إدارية يرأسها مدير مرتبط بمساعد الوكيل
المدير	مدير المديرية
القسم	وحدة فنية إدارية أو وحدة إدارية يرأسها رئيس قسم مرتبط بمدير الدائرة أو مساعد الوكيل

المادة ٣ - تتألف الوزارة من الأجهزة التالية:

- ١ - إدارة الرعاية الاجتماعية
- ٢ - إدارة العمل والمهنة
- ٣ - الإدارة العامة والحاسبية
- ٤ - قسم الدراسات والتدريب والعلاقات العامة
- ٥ - إدارة تنمية المجتمعات المحلية والتسجيل التعاوني

المادة ٤ - ١ - الوزير هو المرجع الأول للسياسة الاجتماعية والعالية في الوزارة ضمن حدود القانون وله أن يتخذ من الإجراءات التي تكفل قيام جميع أجهزة الوزارة بأعمالها بكفاءة وفعالية.

ب - يكون الوكيل مستشاراً للوزير ومسؤولاً أمامه عن جميع أجهزة الوزارة من جميع الوجوه الفنية والمالية والإدارية.

ج - يقوم مساعد الوكيل بالأعمال التالية:

- ١ - مساعدة الوكيل في أعماله
- ٢ - الإشراف على المديرين والأقسام غير المرتبطة دائرة مميزة
- ٣ - القيام بأعمال الوكيل أثناء غيابه
- ٤ - يكون مسؤولاً أمام الوكيل

المادة ٥ - ١ - يمارس مدير الدائرة أو مساعده الصلاحيات المخولة له بالقانون والأعمال التي ينيطها به الوزير.

ب - يكون المدير مسؤولاً أمام مساعد الوكيل عن جميع أعمال إدارته من النواحي الفنية والمالية والإدارية.

المادة ٦ - ١ - لاوزير أن يفوض خطياً الوكيل أو أحد كبار موظفي الوزارة ممارسة صلاحياته التي يحددها في كتاب التفويض.

ب - لاوكيل أن يفوض خطياً مساعده أو مدير الدائرة أو المدير ممارسة أية صلاحيات من صلاحياته محددة في كتاب التفويض.

الإدارة العامة

المادة ٧ - تتألف الإدارة العامة في الوزارة من الأقسام التالية:

- ١ - المدير
- ب - قسم المحاسبة والموارد والصيانة
- ج - قسم شؤون الموظفين

المادة ٨ - ترتبط الأقسام التالية غير التابعة لمدير الدائرة بمساعد وكيل الوزارة مباشرة وهي:

- ١ - الإدارة العامة
- ب - قسم الدراسات والتدريب والعلاقات العامة
- ج - قسم تنمية المجتمعات المحلية والتسجيل التعاوني
- د - المديرية

مجلس التخطيط

المادة ٩ - ١ - يشكل في الوزارة مجلس التخطيط لقياس سير العمل فيها ويتألف على النحو التالي:

- ١ - الوكيل - رئيساً
- ٢ - مساعده الوكيل - نائباً لرئيس

هكذا من الأعمال

٣ - مدير دائرة الرعاية الاجتماعية ومدير دائرة العمل - عضواً

٤ - رئيس قسم الدراسات والتدريب والعلاقات العامة - سكرتيراً للمجلس

ب - يجوز لرئيس المجلس دعوة أي موظف بالوزارة للاشتراك في أعماله حسب الحاجة .

ج - يجتمع المجلس مرة في مطلع كل شهر وكلما دعت الحاجة إلى ذلك

د - يدعو الرئيس المجلس للاعتماد ويكون الاجتماع قانونياً إذا حضره أكثر من نصف الأعضاء

هـ - تؤخذ القرارات بأكثرية أصوات الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس

و - يشكل المجلس لجائناً فرعية كلما اقتضت الحاجة ذلك

ز - تناط بالمجلس المهام التالية :

١ - إعداد الخطط الطويلة والقصيرة المدى وتنمية الخدمات الاجتماعية والعائلية وتطويرها ودراسة تمويل هذه الخطط وتنفيذها

٢ - مناقشة التقارير الدورية التي تقدمها دوائر الوزارة وأقسامها عن سير العمل بها

٣ - دراسة مشاريع القوانين والأنظمة التي تعدها الدوائر والأقسام المختصة بالوزارة والتوصية بها وكذلك التوصية بأعداد ما يلزم من تشريعات يرتبها المجلس .

٤ - دراسة المشاكل الإدارية المتصلة بسير العمل في أجهزة الوزارة .

٥ - دراسة مشروع الموازنة للوزارة في أوقاتها أوكلها دعت الحاجة لذلك .

٦ - التوصية بأقرار السياسة العامة للدوائر وأقسام الوزارة لتنفيذ برامجها .

ح - ترفع توصيات المجلس للوزير لأقرارها .

ط - يقوم مساعد الوكيل بمتابعة تنفيذ توصيات المجلس بعد إقرارها .

دائرة الرعاية الاجتماعية

المادة ١٠ - تناط بدائرة الرعاية الاجتماعية المهام والواجبات التالية :

أ - العمل على نشر الوعي الاجتماعي بين المواطنين بمختلف وسائل الإعلام وبالتعاون مع الأجهزة المختلفة .

ب - الاهتمام برعاية الأطفال الذين بحاجة إلى حماية اجتماعية وتحسين أحوالهم الصحية وسلامتهم ورفاهيتهم وتعليمهم وذلك بوضعهم لتحت إشراف بلدية تقوم بحملته المهام .

ج - الإشراف على الأحداث ومراقبة سلوك الجانحين منهم والعناية بهم والحكوميين منهم بعد إخلاء سبيلهم وإيجاد العمل لهم وتوفير مؤسسات لايوائهم .

د - الاسهام في رعاية السجناء والسجناء وتدريبهم وعوأمينهم ورعاية أسرهم خلال مدة سجنهم وتقديم المساعدات الممكنة لهم ومتابعة أحوال أسرهم بعد إخلاء سبيلهم والسعي لإيجاد أحوالهم لهم

هـ - رعاية الموقنين جسمياً واجتماعياً وعقلياً ونفسياً وتأهيلهم كلوي العاهات والسجناء وأسراهم والمسنين والأحداث المنحرفين والمعرضين للإهمال

و - الاسهام في مكافحة التشرد والتسول .

ز - الاسهام في الإشراف على دور السنين والمساوح والملاهي بأنواعها .

ح - مساعدة الفقراء والطلاب والأحداث المحتاجين والأفراد والعائلات والمهيات والمؤسسات التي تشغل بالرعاية الاجتماعية وأعمال البر والإحسان .

ط - تقديم العون لذوي الحاجة طبقاً لتنظم المعمول بها والعمل على تأهيلهم حيناً امكن .

ي - تشجيع المواطنين على تأسيس الجمعيات الخيرية والمهيات الاجتماعية بأنواعها وتوجيهها والإشراف عليها ودعم جهودها وتطوير خدماتها .

ك - الإشراف على المهيات والمؤسسات الاجتماعية وتوجيهها وتطوير خدماتها بما يتفق وسياسة الحكومة .

المادة ١١ - تشمل دائرة الرعاية الاجتماعية الأقسام التالية :

أ - رعاية الأسرة والطفولة

ب - المساعدات والتأهيل والاعاقات

ج - النشاط الأهلي

د - المعاهد والمؤسسات الاجتماعية

دائرة العمل

المادة ١٢ - تناط بدائرة العمل المهام والواجبات التالية :

أ - الإشراف على تنفيذ أحكام قانون العمل والأنظمة الصادرة بموجبه :

ب - تعزيز شؤون الرعاية الاجتماعية لاطيقة العامة

ج - العناية بالتدريب وتنمية كفاءة العمال

د - مراقبة العمال الأجانب وتنظيم استخدامهم

هـ - الإشراف على تنقل الأيدي العاملة الوطنية والاجنبية

و - العمل على تنفيذ العمال وذلك عن طريق معاهد التحقيق العدالية وغيرها من وسائل التحقيق الأخرى والتعاون مع أصحاب العمل وقنابات العمال لتحقيق ذلك :

المادة ١٣ - تشمل دائرة العمل الأقسام التالية :

أ - التفشيش والعلاقات الصناعية

ب - الثقافة العمالية

ج - الصحة والسلامة العمالية

د - الاستخدام والتدريب

هـ - العلاقات العربية والدولية المعالية

و - قسم القنابات

قسم الدراسات والتدريب والعلاقات العامة

المادة ١٤ - تناط بهذا القسم المهام والواجبات التالية :

أ - اعداد المعلومات والدراسات التي من شأنها مساعدة المجلس في وضع خطط وبرامج العمل لرسم السياسة العامة بالوزارة .

ب - تقويم اعمال الوزارة عن طريق دراسة جميع التقارير لختلف الدوائر والاقسام لمساعدة المجلس في اعمال التخطيط وتطوير جميع الخدمات التي تؤديها الوزارة .

ج - الاسهام في تنسيق وتنظيم العلاقات بين الوزارة وهيئات المساعدة الفنية والمنظمات الدولية والامانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومات الاجنبية وخاصة فيما يتعلق بشؤون المشاريع والغيراء والبعثات والمؤتمرات .

د - الاشراف على تدريب موظفي الوزارة واتخاذ الاجراءات التي من شأنها تسهيل امور المبعوثين في دورات تدريبية ودراسة ومتابعة شؤونهم اثناء بعثاتهم والاستفادة منهم لدى عودتهم في اعمال الوزارة وفقا لمؤهلاتهم .

هـ - جمع وتنسيق الدراسات الاجتماعية والعالية وطبعتها ونشرها

و - جمع المعلومات والاحصاءات المتعلقة باعمال الوزارة

ز - الاشراف على طبع وتوزيع التقرير السنوي

ح - الاشراف على مكتبة الوزارة .

قسم تنمية المجتمعات المحلية والتسجيل التعاوني

المادة ١٥ - تناط بهذا القسم المهام والواجبات التالية :

أ - تنمية المجتمعات المحلية .

١ - اقتراح مشروعات التنمية التي يقوم بها القسم والاشراف على تنفيذها ما يقرر منها .

٢ - دراسة مشروعات التنمية التي يمكن ان تقوم بها الجمعيات والهيئات الاهلية والاجنبية وذلك بالتعاون مع دائرة الرعاية الاجتماعية والاشراف على ما ينفذ منها .

٣ - تنسيق العمل مع الوزارات والمنظمات والهيئات ذات العلاقة في مجالات التنمية .

٤ - القيام بعمليات المسح الاجتماعي في المجتمعات المحلية .

٥ - القيام بالتنوع بين فئات المجتمعات المحلية والتعاون مع الجهات ذات الاختصاص لتدريبهم .

ب - التسجيل التعاوني .

١ - تلقي جميع طلبات تسجيل الجمعيات التعاونية بعد اجرائها من المنظمة التعاونية الاردنية .

٢ - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسجيل الجمعيات التعاونية .

٣ - اعادة النظر في الطلبات التي ترفض المنظمة التعاونية قبولها وذلك حسب قانون التعاون المعمول به .

٤ - الاحتفاظ بالوثائق التالية :

أ - سجل الجمعيات .

ب - شهادات التسجيل وقسماتها .

ج - نظام اية جمعية مسجلة .

د - الامر الصادر بتصفية اية جمعية .

هـ - الامر الصادر بالغاء تسجيل اية جمعية .

مواد عامة

المادة ١٦ - يرأس الوزير مجلس ادارة معهد الخدمة الاجتماعية ويكون وكيل الوزارة عضوا فيه .

المادة ١٧ - يرأس الوزير مجلس ادارة معهد الثقافة العمالية ويكون الوكيل نائبا له للاشراف على تصريف امور المعهد وفق نظامه المعمول به .

المادة ١٨ - يرأس الوكيل لجنة صندوق الضمان الاجتماعي وفقا لاحكام نظام الضمان الاجتماعي لموظفي الدولة ومستخدميه .

المادة ١٩ - يجري تعيين وزيادة اجور عمال المياومة الذين لا تزيد اجرتهم اليومية على ٥٠٠ فلس وانهاء اعمالهم بقرار من الوكيل وما زاد على ذلك بقرار من الوزير .

المادة ٢٠ - يشكل في كل محافظة مديرية للشؤون الاجتماعية والعمل تشمل جميع دوائر واقسام الوزارة ويكون المدير مسؤولا عن جميع اعمالها الادارية والمالية والفنية وعن جميع المؤسسات والمعاهد والجمعيات والمكاتب والقبائات والاتحادات التابعة للمديرية .

المادة ٢١ - يعين الوزير رئيسا لكل قسم من الاقسام المنصوص عليها في هذا النظام من بين موظفي الوزارة حسب ما يراه مناسبا ويكون رئيس القسم مسؤولا امام رئيسه المباشر وفقا لتعليمات التي يضعها الوزير تنفيذا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٢ - يحدد الوزير بتعليمات يصدرها مهام الدوائر والمديرية والاقسام المنصوص عليها في هذا النظام وكذلك واجبات ومسؤوليات جميع الموظفين والمستخدمين العاملين بها .

المادة ٢٣ - للوزير ان يصدر التعليمات لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٠/٩/١

التعيينات

وزير دولة للشؤون الوزراء ووزير الدفاع	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل صالح المعشر	وزير الشؤون رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام رئاسة الوزراء والسياحة والآثار والوكالة عاكف القاييز	وزير دولة للشؤون رئيس الوزراء ووزير الثقافة والاعلام رئاسة الوزراء والسياحة والآثار والوكالة عاكف القاييز
وزير الرياسة والتلقيم دوقان المندلاوي	وزير الخارجية الوزير	وزير الصحة ووزير الاقتصاد والتعمير صبيحي امين عمرو	وزير الصحة ووزير الاقتصاد والتعمير صبيحي امين عمرو
وزير العدل الوزير	وزير المواصلات الوزير	وزير القضاة ووزير الارثاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح	وزير القضاة ووزير الارثاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السالح
وزير قراة الرومان الوزير	وزير تجيب ارشيدات الوزير	وزير المالية الوزير	وزير المالية الوزير
وزير الاقتصاد العام الوزير	وزير الداخلية الوزير	وزير الاقتصاد الوطني الوزير	وزير الاقتصاد الوطني الوزير
وزير العدل الوزير	وزير الداخلية الوزير	وزير الاقتصاد الوطني الوزير	وزير الاقتصاد الوطني الوزير

هكذا من الأشغال

نظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء الخبايا العامة

بمقتضى المادة ١٢ من قانون الخبايا العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩/١/١٩٧٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧١) لسنة ١٩٧٠

نظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء الخبايا العامة

صادر بالاستناد الى المادتين ١٢ و ١٥ من قانون الخبايا العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء الخبايا العامة لسنة ١٩٧٠) ويعمل به من تاريخ ١/١/١٩٧٠ .

المادة ٢ - يكون للافاظ والامارات التالية المعاني المحددة فا ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

الصندوق صندوق الادخار لضباط صف وافراد واعضاء الخبايا العامة المؤسسة بموجب هذا النظام .

المدير مدير الخبايا العامة .

ضباط الصف كل فرد من افراد الخبايا العامة ممن ليس برتبة ضابط والخاص على رتبة ليست ادنى من رتبة جندي اول ولا يشمل ذلك المرشح .

الفسد كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط صف .

العضو كل موظف مصنف بدرجة من العاشرة فما فوق .

اللجنة اللجنة الادارية المؤلفة بموجب هذا النظام .

المادة ٣ - يؤسس في دائرة الخبايا العامة صندوق (يسمى صندوق الادخار لضباط صف والافراد واعضاء الخبايا العامة) يستهدف تشجيع ضباط الصف والافراد والاعضاء على الادخار واقتراضهم ما يحتاجونه .

المادة ٤ - تجمع اموال هذا الصندوق من الاشتراكات الازامية التي تخضع من رواتب ضباط الصف والافراد والاعضاء ومن الفوائد اية موارد اخرى .

المادة ٥ - قيمة الاشتراك لكل ضابط صف او فرد او عضو دينار واحد يحسم من راتبه (شهريا او عن اي جزء من الشهر) بواسطة مدير فرع الرواتب المختص اعتبارا من ١/٢/١٩٧٠ اما ما قبل هذا التاريخ فبحسب ما تقرر في تاريخه .

المادة ٦ - تستثمر اموال الصندوق بايداعها في احد المصارف في المملكة الاردنية الهاشمية او بالطريقة التي يوافق عليها المدير بناء على تنسيب اللجنة او باقتراضها المشتركين بفائدة قانونية لا تزيد على (٦٪) .

المادة ٧ - أ - عند انتهاء خدمة ضابط الصف او الفرد او العضو لاي سبب كان ، او عند ترفيع الوكيل الى رتبة ضابط بعد اية مجموع ما ادخره مضاف اليه فائدة (٩٪) .

ب - يتفق الربح الزائد على رفاة ضباط الصف والافراد والاعضاء بتنسيب من اللجنة وموافقة المدير .

المادة ٨ - أ - تعطى القروض المشتركة بموافقة اللجنة وبكفالة من اثنين لا تقل رتبتهما عن رتبة طالب القرض .

ب - تعاد اللجنة مقدار القروض وكيفية تسليده .

ج - يحق للجنة اعطاء قروض لفرد مشترك في هذا الصندوق من ذوي الرواتب المقطوعة بنفس الشروط .

د - في كافة الاحوال لا يجوز ان يزيد القرض على (١٥٠) ديناراً ومدة التسديد عن اربعة وعشرين شهراً .

المادة ٩ - يتولى ادارة الصندوق لجنة مؤلفة من ثلاثة ضباط يعينهم المدير على ان يكون اقدمهم رئيساً للجنة .

المادة ١٠ - ينسب رئيس اللجنة الى المدير تعيين سكرتير (امين الصندوق) وكاتب محاسب للصندوق .

المادة ١١ - يكون السكرتير (امين الصندوق) والكاتب المحاسب مسؤولين امام اللجنة عما يلي :-

أ - اي ضياع يلحق بالصندوق من جراء اي اهمال او تقصير او مخالفة لاحكام هذا النظام .

ب - مسك الدفاتر التي نص عليها هذا النظام بصورة موافقة للاصول الحسابية الصحيحة وحفظ هذه الدفاتر سالمة من كل تلاوث .

ج - تنفيذ قرارات اللجنة قانونياً اذا كانت موقعة من عضوين اثنين على الاقل .

المادة ١٢ - اذا خلا مكان احد اعضاء اللجنة لسبب من الاسباب يعين المدير بدلا منه .

المادة ١٣ - السنة المالية للصندوق تبدأ من اول كانون الثاني وتنتهي بانتهاء شهر كانون اول من كل سنة .

المادة ١٤ - تملك الدفاتر المالية بكل دقة واعتناء من قبل السكرتير (امين الصندوق) والكاتب المحاسب ، وهي الدفاتر التالية :

أ - دفتر الصندوق ، وتفيد فيه كل المبالغ التي تدخل الى الصندوق وتخرج منه وذلك بالاستناد الى مستندات منظمة بصورة صحيحة .

ب - دفتر الاستاذ ، وتدوّن فيه جميع معاملات الصندوق بصورة ايجالية .

ج - دفتر الادائات ، وتسجل فيه القروض ومستندات وما يسترد منها .

د - ما تقتضي الاصول الحسابية بان يمسك من الدفاتر التي تقررها اللجنة .

هـ - ترقيم صحف الدفاتر ، وجلود الوصولات بالارقام المتسلسلة وتحمّ بخاتم صندوق الادخار .

و - ملفات منظمة لاوراق الخبايا والمستندات .

المادة ١٥ - على السكرتير (امين الصندوق) ان يرفع الى اللجنة بنهاية كل سنة مالية الحسابات الختامية ويقدم اللجنة بدورها برفعها الى المدير .

المادة ١٦- ترتبط اللجنة بالمدير فيما يتعلق بكافة أعمالها التي لم يرد عليها نص في هذا النظام .

المادة ١٧- يعين المدير ضابطاً حقوقياً من دائرة المخابرات العامة لتمثيل الصندوق امام القضاء .

المادة ١٨- للمدير وتنصيب من المجتهد صلاحية اصدار التعليمات لتنمية موارد الصندوق ولغاية تنفيذ احكام هذا النظام.

المادة ١٩- للمدير صلاحية اختيار الجهة التي يعتمد عليها للاشراف على تدقيق حسابات هذا الصندوق .

المادة ٢٠- تفيد المبالغ التي حسنت من روائب ضباط الصف والافراد والاعضاء في المخابرات العامة ، باسم صندوق الادخار والفوائد التي حصلت وبالنسبة التي ووفق عليها قبل صدور هذا النظام واية اموال اخرى موجودة في هذا الصندوق لتاريخ اقرار هذا النظام في حساب صندوق الادخار وتعتبر رأسمالا لهذا الصندوق.

المادة ٢١- لا ترتب على الحكومة التزامات مالية من جراء تنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٧٠/٩/١

احمد بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الثقافة والاعلام	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع
صالح المعشر	عاكف الفايز	عبد المذم الرفاعي	عاكف الفايز
وزير التربية والتعليم	وزير الصحة ووزير الخارجية	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الزراعة	وزير الصحة ووزير الخارجية
ذوقان المختاروي	صبيحي امين حمرو	صبيحي امين حمرو	صبيحي امين حمرو
وزير العدل	وزير المواصلات	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	قاضي القضاة ووزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
فواز الروسان	نجيب ارشيدات	عبد الحميد السالح	عبد الحميد السالح
وزير الاشغال العامة	وزير الداخلية	وزير المالية	وزير الداخلية
جعفر الشامي	سليمان الحديدي	عبد القادر طاش	عبد القادر طاش
		داود الحسيني	داود الحسيني

١٩٧٠/١٠/٤

احمد بن طلال

وزير الزراعة	وزير المواصلات	رئيس الوزراء	وزير الزراعة
صافي ابوب	يحيى الخطيب	احمد طوقان	يحيى الخطيب
وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية وشؤون المقدسات الاسلامية	وزير الداخلية وشؤون المقدسات الاسلامية
صالح الشرع	مازن المعجاني	فواز الروسان	مازن المعجاني
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار	وزير الداخلية والبلدية والقروية	وزير الصحة والانشاء والتعمير	وزير الداخلية والبلدية والقروية
عبدن ابو عوده	عبدن ابو عوده	الدكتور يعقوب ابو غوش	عبدن ابو عوده
وزير الاقتصاد الوطني	وزير التربية والتعليم	وزير النقل والشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الاقتصاد الوطني
عمر التاطلي	عبد المجيد الشريده	فواز قالايش	عمر التاطلي
		مكاش الزين	عمر التاطلي

نص السيد الملك في مملكة الأردن الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٤

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٧٠

نظام منصب قاضي القضاة

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١- يطلق على هذا النظام اسم : نظام منصب قاضي القضاة لسنة ١٩٧٠ (ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٧٠/٩/١٦ .

المادة ٢- اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام يلغى النظام رقم (١) لسنة ١٩٦٩ بحيث يعود العمل بمقتضى نظام صلاحيات قاضي القضاة رقم (٢) لسنة ١٩٥٥ المنشور بالعدد ١٢٢٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ اول ايار سنة ١٩٥٥ .

احمد بن طلال

نظام معدل نظام تشكيلات الوزارات والدرجات الحكومية

بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور والمادة التاسعة من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٧٠ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٧٠

نظام معدل نظام تشكيلات الوزارات والدرجات الحكومية

رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠

صادر بمقتضى المادتين ٣١ و ١٢٠ من الدستور والمادة (٩) من قانون الموازنة العامة رقم ١ لسنة ١٩٧٠

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل نظام تشكيلات الوزارات والدرجات الحكومية لسنة ١٩٧٠) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٧٠/٩/١٦ .

المادة ٢ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالنظام الأصلي طبقاً لما هو مبين في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

١٩٧٠/١٠/٧

أحمد بن طلال

وزير المواصلات	وزير الأشغال العامة	رئيس الوزراء
يحيى الخطيب	يحيى الخطيب	سامي أيوب
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية
مازن المجولوي	مازن المجولوي	صالح الفرع
وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار
مفلح عودة الله	مفلح عودة الله	عدنان ابو عوده
وزير النقل والشؤون الاجتماعية والعمل	وزير النقل والشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الاقتصاد الوطني
عكاش الزين	عكاش الزين	عمر النابلسي

الفصل ٤ : وزارة الخارجية

المادة رقمها	الدرجة أو الرتب	العدد قبل التعديل ١٩٧٠	العدد بعد التعديل ١٩٧٠	إيضاحات
١١ - الوظائف المصنفة				
٢ - سفير (رتبة أ)	١٣٠ دينار	١٢	١٣	احداث وظيفة

هكذا من الأعمال

نموذج لائحة مناصب الحكومة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور -

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١٠/٩٧٠

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٠

نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الأردنية

صادر بمقتضى المادة (١٩) من قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٧٠) ويقرأ مع النظام رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٠/٩/١٦ .

المادة ٢ - يعدل الكادر المرفق بالنظام الأصلي بإضافة عبارة (٢١٠) دنانير إذا كان وزيراً سابقاً بعد عبارة (١٥٠) ديناراً الواردة فيه .

١٩٧٠/١٠/١٤

أحمد بن طلال

وزير الزراعة	وزير المواص والاشغال العام يحيى الخطيب	رئيس الوزراء
وزير الداخلية	وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الزراعة
وزير الصحة	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير الصحة
وزير التجارة والاعلام	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير التجارة والاعلام
وزير السياحة والآثار	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير السياحة والآثار
وزير العدل	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير العدل
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير الاقتصاد الوطني
وزير العمل	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير العمل
وزير المواصلات	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير المواصلات
وزير الثروة المائية	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير الثروة المائية
وزير السياحة والآثار	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير السياحة والآثار
وزير السياحة والآثار	وزير الدولة لشؤون البلدية والقروية	وزير السياحة والآثار

امر دفاع رقم (٨) لسنة ١٩٧٠

صادر بمقتضى نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

٠٠٠٠٠٠

١ - استناداً الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ أمر بتحديد اسعار المنتجات النفطية التالية من التاج شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة على النحو التالي :-

المادة	وحدة البيع	السعر واصل مراكز التوزيع في المملكة
أ - الأفتور	لتر	فلس
ب - الانفاج	=	دينار
		١٨٦
		٢٢

٢ - كل من يخالف احكام هذا الامر يعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها في المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

٣ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ ١٩٧٠/٨/١٨ .

١٩٧٠/٩/١٦

رئيس الوزراء
احمد طوقان

امر دفاع رقم (٩) لسنة ١٩٧٠

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

٠٠٠٠٠٠

نظراً للحاجة القوية الماسة لوضع اليد على قطع الأراضي المحاذرة لخم النازحين في الحصن والتي تحمل الارقام (٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤) من الحوض رقم (١٦ - المونية / الحصن) لضمها للمخيم المذكور واقامة وحدات سكنية جاهزة عليها لايواء النازحين ، أمر بما يلي :

- ١ - الاستيلاء على حق المنفعة لمدة سنتين قابلتين للتجديد في قطع الأراضي المبحوث عنها .
- ٢ - تعيين لجنة من مهندس محافظة اربد ومأمور التسجيل فيها ومنسوب عن وزارة الانشاء والتعمير للكشف القوري على قطع الأراضي المذكورة لاثبات نوع الابنية والاشجار والاشياء الاخرى الثابتة عليها ومساحتها والحالة التي هي عليها وذلك من اجل الاستئناس بالكشف المذكور عند تقدير الاجرة السنوية .
- ٣ - على مدير الأراضي والمساحة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسيير بمعاملة استملاك حق المنفعة كما هو مبين آنفاً وفقاً لقانون الاستملاك .

١٩٧٠/١٠/٥

رئيس الوزراء
احمد طوقان

هكذا من الأصول

نور الحسين للفقير ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة ١٢٥ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٥
نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات

معدلة لتعليمات الادارة العرفية

لشؤون المالية والاقتصادية رقم (٣) لسنة ١٩٧٠

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات الادارة العرفية لشؤون المالية والاقتصادية لسنة ١٩٧٠)
وتقرأ مع التعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من
تعديلات كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ ١٩٧٠/١٠/٥ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من التعليمات الاصلية بنسب ما جاء بعد عبارة (تؤلف لجنة من) الواردة فيها
والاستعاضة عنه بما يلي :-

وزير المالية	رئيسا
وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء	
وزير الشؤون	
وزير الاقتصاد الوطني	اعضاء
محافظ البنك المركزي	

١٩٧٠/١٠/٥

أحمد الحسين بن طلال

وزير الزراعة	وزير المواصلات	رئيس الوزراء
سامي ايوب	والاشغال العامة	وزير الخارجية
	يحيى الخليل	أحمد طوقان
وزير الداخلية	وزير دولة	وزير العدل والمالية والاوقاف
صالح الشرع	لشؤون رئاسة الوزراء	والشؤون والمقدمات الاسلمية
	مازن العجلوني	فواز الروسان
وزير الاحلام والثقافة	وزير داخلية للشؤون	وزير الصحة
والسياحة والاكثار	البلدية والقروية	والانشاء والتعمير
عبدالله ابن عوده	ملحح عوده الله	الدكتور يعقوب ابو غوش
وزير الاقتصاد الوطني	وزير النقل والشؤون	وزير الدفاع
عمر النابلسي	الاقتصادية والنقل	عكاش الزين
	فؤاد قاتيش	
	عبد الحميد الشريفة	

نور الحسين للفقير ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٤
نصدر اراءتنا بوضع التعليمات التالية :-

تعليمات الادارة العرفية

لموظفي الحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية

رقم (٤) لسنة ١٩٧٠

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات الادارة العرفية لموظفي الحكومة في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٠)
ويعمل بها من تاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٥ .

المادة ٢ - تنفي كلمة (موظف) حيث وردت في هذه التعليمات موظفي الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية
والقوات المسلحة والامن العام وكافة المصالح العامة والمهيات الرسمية التي للحكومة او لرئيس الوزراء حق
الاشراف عليها ولو كانت تتمتع باستقلال ذاتي حسب القانون المؤسسة بموجبيه .

المادة ٣ - على الرغم مما جاء في اي قانون او نظام آخر يحق للحاكم العسكري العام ان يقرر عزل اي موظف اذا
اقتنع بان له نشاطا يمس بأمن الدولة الداخلي او الخارجي او بسلامتها او بسلامة نظام الحكم فيها .

المادة ٤ - القرارات التي يصدرها الحاكم العسكري العام بمقتضى هذه التعليمات لا تخضع للمعن امام اية محكمة
من الحاكم او اي مرجع اداري آخر .

١٩٧٠/١٠/٢٤

أحمد الحسين بن طلال

وزيرة	وزير المواصلات	رئيس الوزراء
لشؤون	والاشغال العامة	وزير الخارجية
سامي ايوب	يحيى الخليل	أحمد طوقان
وزير الداخلية	وزير دولة لشؤون	وزير العدل والمالية والاوقاف
صالح الشرع	رئاسة الوزراء	والشؤون والمقدمات الاسلمية
	مازن العجلوني	فواز الروسان
وزير الثقافة والاحلام	وزير داخلية للشؤون	وزير الصحة
والسياحة والاكثار	البلدية والقروية	والانشاء والتعمير
عبدالله ابن عوده	ملحح عوده الله	الدكتور يعقوب ابو غوش
وزير الاقتصاد الوطني	وزير النقل والشؤون	وزير الدفاع
عمر النابلسي	الاقتصادية والنقل	عكاش الزين
	فؤاد قاتيش	
	عبد الحميد الشريفة	

قرار رقم (٢٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٠/٨/٨ رقم أ/٧٤٤٢/٣١ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادتين ٣٣ و ٣٢ من نظام الشركات واموال الايتام رقم ١ لسنة ١٩٥٥ وبيان ما اذا كانت ذمة الموظف المدين لصندوق الايتام تبرأ من القسط المستحق اعتبارا من تاريخ حسمه من مرتبه من قبل محاسب دائرته فلا ترتب فائدة على هذا القسط بعد الحسم ام ان ذمته تبقى مشغولة بالقسط حتى تاريخ وصول المبلغ الى مدير الايتام ويكون ملزما بالفائدة حتى هذا التاريخ ؟

وبعد الاطلاع على كتاب سماحة قاضي القضاء الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٠/٨/٢ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة ٣٢ المطلوب تفسيرها تنص على مايلي (الادانة بالكفالة لمدة اقصاها سنة وبالرهن لمدة اقصاها ثلاث سنين وفي تلك الحالتين تستوفي الادانة اقسطا شهريه ويجري حسم الاقسط من الموظفين بواسطة محاسبي دوائرهم وترسل آخر كل شهر لمدير الايتام . . .)

٢ - ان المادة ٣٣ تنص على مايلي (تجرى الادانة بالفائدة المقررة قانونا ويستوفي الرهن عن الادانة حسب المدة التي يبقى خلالها المبلغ في ذمة المدين) .

ومن هذا النص الاخير يتضح ان الفائدة القانونية لا ترتب على الدين الا عن المدة التي تكون فيها ذمة المدين مشغولة به .

وحيث ان الشارع قد حدد في المادة ٣٢ طريقة استيفاء الدين من الموظف بان اوكل بمحاسب دائرته صلاحية مباشرة اجراءات حسم الاقسط المستحقة من مرتبه وارسالها الى مدير الايتام في نهاية كل شهر ، فان المحاسب بهذه الصفة يعتبر نائباً عن الدائن في قبض الدين .

وحيث ان الوفاء لتأجيل يعتبر من ناحية قانونية وفاء صحيحا مبررا للذمة شأنه شأن الوفاء للذات الدائن . فان ما يبتني على ذلك ان حسم القسط المستحق من مرتب الموظف يشكل وفاء يقضي به الدين من تاريخ الحسم ولا ترتب عليه اية فائدة اعتبارا من هذا التاريخ .

اما تأخر المحاسب في ارسال المبلغ المحسوم الى مدير الايتام فان الموظف المدين لا يكون مسؤولا عنه ولا يؤثر ذلك على برائة ذمته من المبلغ اعتبارا من تاريخ حسمه مادام ان الحسم يعتبر وفاء صحيحا كما اسلفنا .

هذا ما تقرر في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

صدر ١٩٧٠/٨/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب قاضي القضاء	المتشاور الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الشيخ محمد فال	لرئاسة الوزراء	الشائي	رئيس محكمة التمييز الاول	
الشافعي	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسمار

قرار رقم (٢٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧٠/٨/٦ رقم ح/٧٣١٩/٣ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام القانون الموقت رقم ٩ لسنة ٩٧٠ السني الذي قانون الخدمة الوطنية الاجبارية رقم ١ لسنة ٩٦٨ وبيان الوضع القانوني للمكلفين العاملين في خدمة القوات المسلحة والمكلفين الذين سبق تجنيدهم وفروا من خدمة القوات المسلحة سواء التي قبض عليهم او لم يلق وذلك قبل صدور القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ بالغاء القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٨ .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الدفاع الموجه الى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٩٧٠/٨/٣ رقم ع/٣/٤١/١٥٢١٤ يتبين :

ان المادة الاولى من قانون الغاء قانون الخدمة الوطنية الاجبارية رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ تنص على ان يعمل بالقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، كما ان المسادة الثانية منه تنص على الغاء قانون الخدمة الوطنية الاجبارية رقم ١ لسنة ١٩٦٨ .

وعلى ذلك فان القانون الجديد رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ لا يشمل الوقائع والاعمال التي تمت قبل صدوره وبالتالي فهو لا يشمل المكلفين الذين تم إلحاقهم بالخدمة الوطنية ، كما لا يشمل الذين تم إلحاقهم بها ثم فروا منها وان كان امثال هؤلاء لا زالون في اول مدة الخدمة وهي سنتان او في آخرها لان العبرة هي فقط في كون المكلف قد تم تجنيده فعلا وحاز على صفة المند ، وما حساب المدة الا فرع عن اصل والفرع يتبع الاصل في الحكم ، اذ ان تفسير نص القانون رقم ٩ لسنة ٩٧٠ بأنه يشمل من تم تجنيدهم ولكنهم لم ينفذوا مدة الخدمة فيه مداس بحقوق الدولة المكتسبة واختلال بالغايه التي سن من اجلها القانون الملغى .

هذا ما تقرر بالاكثريه في تفسير القانون المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٧٠/٨/٢٣

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الدفاع	المتشاور الحقوقي	عضو محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الرائد الحقوقي	لرئاسة الوزراء	الشائي	رئيس محكمة التمييز الاول	
عيسى ابو شرار	شكري المهدي	بشير الشريقي	موسى الساكت	علي مسمار